سياسة التجديد الريفي دعامة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

د./ بركان زهية*

Abstract:

L'agriculture en Algérie est riche en ressources, mais elle demeure pauvre en politiques performantes .
Afin de faire face au défi de la sécurité alimentaire ،la politique du renouveau rural a été mise en place comme palliatif.
Par la mise en œuvre de la politique du renouveau rural, l'état compte réconcilier les populations rurales avec leurs espaces. selon une approche participative ascendante ou les services étatiques accompagnent les ménages bénéficiaires des projets de proximité intégrés. Ce qui renforce la stabilité socio-économique des paysans ruraux et par conséquence l leur fixation, la diversification et la modernisation de leurs activités agricoles ainsi que l'amélioration du niveau de leur vie dans le cadre d'un développement durable afin d'atteindre l'un équilibre territorial et la sécurité alimentaire.

Les mots clés: Politique du Renouveau Rural (P.R.R.), Sécurité alimentaire, Agriculture.

ملخص:

إن الفلاحة في الجزائر غنية بمواردها ولكنها تفتقر إلى السياسات الناجعة. ومن اجل مواجهة تحدي تحقيق الأمن الغذائي اتخذت سياسة التجديد الريفي كدعامة لذلك. تسعى الجزائر من خلال تطبيقها لهذه السياسة إلى خلق مصالحة بين سكان الأرياف وفضاءاتهم وفق مقاربة مشاركتية تصاعدية ترافق فيها مصالح الدولة اللامركزية المستفيدين من المشاريع الجوارية المندمجة، مما تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لسكان الأرياف من خلال تثبيتهم وتنويع وتطوير نشاطاتهم الفلاحية وتحسين مستوى معيشتهم في إطار تنمية مستدامة لتحقيق التوازن الإقليمي والأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: سياسة التجديد الريفي، الأمن الغذائي، الزراعة.

* أستاذة محاضرة (ب) – جامعة سعد دحلب البليدة

مقدمة:

لم تكن الأزمة الغذائية في الجزائر إلى حد كبير مشكلة نقص أو شح في الموارد المتاحة، ولا نموا سكانيا متسارعا أو عجزا في الإمكانات المالية، وإنما هي بالدرجة الأولى مسألة فشل أو خلل في السياسات الفلاحية المطبقة.
ويعد الاستخدام الأمثل لهذه للموارد المدخل الأساسي لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي. ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز السياسات التنموية كسياسة التجديد الريفي في الجزائر، والتنسيق بين مؤسسات البحوث الفلاحية وتوظيفها لصالح التنمية الفلاحية.

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد ضمن إستراتيجية تشاركية تجمع كل العالم الريفي، وتستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي والتنمية المستديمة والإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية اللامركزية وتقوية الروابط الاجتماعية بين السكان.
وعليه، فإن الاعتماد على آلية المتابعة والمراقبة والتقييم لهذا البرنامج سوف يساعد على نجاحه لا سيما لتحقيق الهدف المرجو ألا وهو تحقيق الأمن الغذائي. فالاعتناء بالوسط الريفي وترقيته من خلال مشاريع جوارية مندمجة يسمح بمضاعفة الإنتاج وتنويعه ومنه الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

1) الأمن الغذائي وترقية الريف الجزائري:

إن تنمية الوسط الريفي يتطلب حيوية اقتصادية قوية للمناطق الريفية انطلاقا من استغلال الإمكانات والفرص المتاحة بعقلانية وبتجاوز كل العوائق الجغرافية والبشرية.كما أن اختيار السياسة المناسبة التي يتفاعل معها سكان الأرياف تعتبر هي السياسة المثلى والناجعة لتحقيق الأمن الغذائي.

1-1) الأمن الغذائي أساس التنمية الريفية:

أثناء انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1996، تم تعريف الأمن الغذائي على الوجه التالي: يتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح الفرصة لجميع الناس في جميع الأوقات للحصول بصورة مادية واقتصادية على غذاء كاف وآمن ومغذ لتلبية احتياجاتهم التغذوية والأغذية التي يفضلونها ليعيشوا حياة مليئة بالنشاط والصحة[1].

تطور مفهوم الأمن الغذائي إلى كفاية جميع أفراد المجتمع من السلع الضرورية بعد أن كان يقتصر على الاكتفاء الذاتي، وأصبح مفهوم الأمن الغذائي ينطوي على أربعة أركان هي[2]:
- إتاحة المعروض من الموارد الغذائية سواء من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي؛
- استقرار المعروض من الموارد الغذائية على مدار السنة ومن موسم لأخر؛
- إتاحة المواد الغذائية للمواطنين كافة وتناسبها مع مداخليهم؛
- والغذاء وفق المواصفات المعتمدة.

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات[3]:
- وفرة السلع الغذائية؛
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم؛
- وأن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

يتسم الأمن الغذائي بان له بعدين كلي وجزئي[4]: يتألف البعد الكلي من اشانها أنأساسية للاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي والحوكمة بينما يشمل البعد الجزئي على نفاذ الأسرة المعيشية للغذاء والأصول والخدمات الضرورية للفرد حتى يتمتع بالصحة وهي عادة ما يقيدها الفقر في الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

لم تحقق محاولات الإصلاح الفلاحي ومختلف السياسات الفلاحية النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية االفلاحية وتقليص الفجوة الغذائية في الجزائر، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب، ومنها[5]:
- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الفلاحية؛
- فشل سياسات البحث والإرشاد الفلاحي في تحقيق أهدافها؛
- ضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الفلاحي؛
- غياب العقلانية في استصلاح الأراضي؛
- ندرة الموارد المائية المتجددة؛
- ضعف الإنتاج الحيواني؛
- عدم ملائمة السياسات السعرية؛
- إهمال الصناعات الزراعية الغذائية؛
- وفشل مؤسسات التسويق الفلاحي في تحقيق أهدافها.

وترتكز سياسة الأمن الغذائي على مقاربة شاملة ومندمجة، تترجمها سياسة غذائية قوامها الترابط، الفعالية، الديناميكية ومشاركة جميع الأطراف المعنية التي من شانها أن تعمل على التجسيد الفعلي للتنمية[6].

1-2) السياسات الفلاحية والريفية في الجزائر:

تتدرج سياسة التجديد الريفي ضمن منطق تاريخي "لإعادة بناء التكامل" بين العالم الريفي والمدينة انقطع بفعل السياسات الاستعمارية قبل استقلال البلاد، أو فيما بعد بفعل اختيار سياسات اقتصادية لم تنجز أو غير مكتملة تقتصر أحيانا على تراكم أعمال قطاعية، أقصت أحيانا، أهم الفاعلين عند تطبيقها.

⊕ مرحلة 1962-1990:

تعد هذه المرحلة كمرحلة تعزيز الجانب الاجتماعي وتحويل الوسط الريفي مع تحسين الأداء وهذه المرحلة بدورها تشمل المراحل التالية:

- **مرحلة إعطاء الأولوية للجانب الاجتماعي (1962-1970):**

عندما استعادت الجزائر الأملاك الفلاحية التي كانت للمعمرين وأقامت نظام التسيير الذاتي على ما يقرب من 2.8 مليون هكتار من أخصب الأراضي ضمن المساحة الفلاحية الصالحة، كانت القيمة المضافة للهكتار الواحد تتناقص سنويا بـ 4.7 %، والقيمة

المضافة حسب العامل تتناقص بـ 3.5 % (بدا الاتجاه نحو التناقص منذ بداية الخمسينات من القرن الماضي).
كانت شروط الإنتاج ومستوياته في القطاع الفلاحي طيلة هذه الفترة بمعدل نمو متوسط لمؤشر الإنتاج الفلاحي يبلغ 0.6%.هذا الاتجاه نحو الركود ناجم بصفة أساسية عن ارث وعن مسار انطلق قبل الاستقلال بكثير تميز بتراجع الاستثمار وتدهور الجهاز الإنتاجي (قدم البساتين، عدم تجديد أجهزة الري الفلاحي، وتجهيز القطع الأرضية، وصيانة غير كافية للعتاد الفلاحي...)، غير أن الصادرات الفلاحية والغذائية ظلت مرتفعة بأكثر من ثلث إنتاج القطاع طيلة هذه الفترة.

– **مرحلة الثورة الزراعية أو محاولة تحويل الوسط الريفي(1971–1980):**

ميزت هذه المرحلة بمعدل إنتاج فلاحي بلغ 0.88% ثم اتخاذ العديد من الإجراءات منها على وجه الخصوص الثورة الزراعية في 1971 التي كانت ترمي إلى عالم الفلاحة والريف وادماجه في المسار الشامل لتنمية البلاد الاقتصادية والاجتماعية بالارتباط مع جهود سياسة التصنيع للبلاد. وبموازاة ذلك جرت محاولات لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي ولكن دون جدوى، مثل إجراءات 1975 الرامية إلى ضمان استقلالية المزارع المسيرة ذاتيا والتي لم يتم تطبيقها.

– **ومرحلة الإجراءات الأولى للتحرير وتحسين الأداء (1981–1990):**

خلال عشرية الثمانينات تم اتخاذ إجراءات سياسية اقتصادية جديدة مع تحرير تسويق الفواكه والخضر. وبدا مسار تحول كان يرمي إلى تحرير القطاع تدريجيا في سياق الإصلاحات لعام 1987، مع إعادة توجيه المزارع المسيرة ذاتيا والنظام التعاوني. ونلاحظ ارتفاع معدل النمو السنوي للإنتاج الفلاحي بـ 2.23%.

- **مرحلة 1990–2000:**

تسمى هذه المرحلة بمرحلة إجراءات التعديل الهيكلي. فمنذ 1987 (انطلاقة الإصلاحات) إلى 2000 (بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية) اتجهت السياسات الفلاحية المقترحة والمعتمدة إلى استكمال القطيعة مع نظام الضبط الإداري والمركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشريات السابقة.
وفي خضم إصلاحات 1988 –وخاصة ضمن برنامج التعديل الهيكلي–، تم الشروع في إصلاحات مهمة جدا:

– إلغاء القيود الكمية على استيراد المواد والخدمات؛
– تفكيك الإجراءات الإدارية لتخصيص العملات الأجنبية، وتحرير الأسعار وتخفيض المساعدات، وتخفيض قيمة الدينار؛
– والانتقال التدريجي إلى نظام صرف مرن.

- **مرحلة 2000–2006:**

تسمى هذه المرحلة بمرحلة إنعاش الأنشطة الفلاحية وبداية وضعها موضع انسجام (2000–2006)، إذ بدأت تطبيق توجيهات الاستشارة الوطنية حول الفلاحة التي عقدت سنة 1992 تؤتي ثمارها. وبموازاة ذلك أخذت في الحسبان بشكل أفضل القيود المالية التي تعيق القطاع الفلاحي، ولا سيما التأخر المسجل في تحسين نظام الإنتاج، وضعف تعبئة الموارد المائية وسوء البرمجة وتنسيق الاستثمارات وتجسد ذلك في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

يشكل هذا المخطط عملية تعميق القطيعة مع الطرق المركزية والنمطية التي سادت وعبر عن إرادة في إدخال الفلاحة في العصرنة مع تسارع عملية تحديث المستثمرات وأثار التحرير. فالآفاق المفتوحة كانت ملائمة لتعبئة استثمارات مكثفة تم توجيهها بطريقة أفضل، وسمحت بمعدل نمو للإنتاج الفلاحي بلغ 6%. ومع ذلك يظل الميزان التجاري للمواد الغذائية دائما في عجز كبير (بـ 100 مليون دولار واردات مقابل اقل من 100مليون دولار صادرات) مما يجعل تغطية الحاجات الغذائية للأسر من بعض المواد الأساسية تعتمد على الواردات.

إن برنامج دعم النمو الاقتصادي 2002-2005 ساهم بقوة في الاستجابة للحاجات الملحة لتحسين شروط الحياة والعمل لدى السكان وفي انطلاق إعادة إحياء الفضاءات الريفية وتوفير شروط التطور الايجابي.

كما أن انطلاق مشاريع استثمارية تكميلية عام 2006 لمناطق الهضاب العليا دعم هذا الاتجاه. وقد جعل هذا التطور من الممكن برمجة تدعيم وتحسين الوزن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للفضاءات الريفية على المستوى الوطني وساهم أيضا في توفير الشروط المناسبة للتجديد التقني والاقتصادي والاجتماعي بما يسمح للمناطق الريفية بالمشاركة بحيوية اكبر في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة للبلاد.

- **مرحلة 2006-2010:**

تسمى المرحلة بمرحلة تمويل العمل بالأهداف بوصفه وسيلة لتعزيز قدرات الاندماج. ويعتبر سنة 2006 وسنة 2007 سنتين للاختبار إذ قدم الولاة نتائج أثار البرامج والأنشطة الجارية على مستوى الأقاليم الريفية المكيفة تحت شكل برامج بالأهداف تعلق الأمر خلال هاتين السنتين ببناء الوظائف والشروط الضرورية لعقلانية وشفافية أفضل مع إطلاق برامج مستقبلية قائمة على الأهداف.

وأما بالنسبة لسنوات المتبقية، فان وظائف البرمجة والاقتراح والاندماج والتحكيم وتخصيص الموارد المالية والعقود التي تمضى بين الوزير المكلف بالتنمية الريفية لحساب الحكومة وبين كل والي من الولاة وذلك بصدور النصوص التنظيمية المقننة للاقتراح والإعداد والتثبيت والمصادقة والموافقة على المشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية. ولان العالم الريفي كان ضحية نظرة مبسطة وقاصرة حاصرة إياه في الفلاحة فقط، فانه لم يعرف تطبيق "مشروع اقتصادي واجتماعي" منسجم وكامل وقادر على توفير فرص تنمية واعدة جالبة للتقدم والحداثة.

- **ومرحلة سياسة التجديد الريفي بدءًا من سنة 2010:**

أعدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية برنامجا مكثفا لتطوير الإنتاج الفلاحي، وهذا لتعزيز الأمن الغذائي كمطلب أساسي للحكومة، وهذا ما جاء في المخطط الخماسي لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي (2010- 2014). ونلخص أهم تطورات السياسات الفلاحية الريفية على المستويين العالمي والوطني:

جدول رقم (1): تطور السياسات الزراعية والريفية على المستوى العالمي والوطني

السنوات	أوربا والعالم	الجزائر
1970/1960	1962: دخول السياسة الفلاحة للمجموعة الأوربية حيز التنفيذ.	1962: التسيير الذاتي.
1990/1980	إدخال الإنتاج بالحصص (الحليب مثلاً) وظهور مفهوم وتعددية وظائف الفلاحة والتنمية الريفية في إطار السياسات الفلاحة والإقليمية.	– إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية؛ – تحرير الأسواق الفلاحية؛ – والخوصصة.
1992	– قمة ريو دي جانيرو؛ – ظهور الفكرة التي تعطي أهمية خاصة للتنمية المتوازنة للموارد الطبيعية للأقاليم وبالنتيجة للتنمية الريفية؛ – وإصلاحات السياسة الفلاحية المشتركة للإتحاد الأوروبي حسب مبدأ أساسي هو الانتقال التدريجي من دعم الأسعار (نظام الأسعار المضمونة) نحو المساعدات المباشرة للمستثمرين.	– الاستشارات الوطنية حول الفلاحة، صدور التوصيات المتعلقة بمهام الفلاحة وآفاقها، وحول ضرورة ترقية أدوات تأطير جديدة؛ – ومواصلة إعادة تنظيم النظام التعاوني.
1994	المنظمة العالمية للتجارة: اتفاقيات مراكش – انفتاح الفلاحة للأسواق الدولية.	– برنامج التعديل الهيكلي؛ – الشروع في تطبيق توصيات الاستشارة الوطنية حول الفلاحة؛ – القرض التعاضدي الفلاحي؛ – نظم الضبط المهنية المشتركة؛ – الغرف الفلاحية؛ – مراجعة دعم الأسعار؛ – تكييف نظم الإنتاج الفلاحي؛ – تسيير المخاطر؛ – وفكرة المستثمر الفلاحي.
1995	إعلان برشلونة	– إعلان برشلونة؛ – ندوة حول العقار الفلاحي؛ – وبرامج الأعمال الكبرى.
1999/1996	– قمة الغذاء العالمية: مكافحة الجوع وتوفير الأمن الغذائي للأسرة؛ – إعلان كورك (الإتحاد الأوروبي): التفضيل الريفي، المنظور المتكامل، متعدد الاختصاصات ومتعدد القطاعات، تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الريفي، الاستدامة.	– الندوة الوطنية حول الفلاحية؛ – برنامج الأعمال الكبرى؛ – استصلاح الأراضي بواسطة التنازل. – برنامج التشجير الوطني؛ – سياسة فروع النشاط الفلاحي؛ – والاعتراف بالمستثمر الفلاحي؛ – برنامج التشغيل الريفي.
2001/1999	– برلين: إصلاح جديد للسياسة الفلاحية المشتركة للإتحاد الأوروبي؛ ظهور تنظيمات التنمية الريفية.	– تحضير وانطلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية سنة 2000؛ – إجراءات جديدة لدعم الأنشطة الفلاحية ومحاولة تنسيق البرامج الفرعية (الغابات، استصلاح الأراضي، الري الفلاحي)؛ – والنيباد: بعث صنف جديد من الشراكة (جنوب – جنوب) (جنوب– شمال) لصالح التنمية المستدامة والإدارة الراشدة للأقاليم.
2002	– قمة جوهانسبورغ العالمية: التنمية المستدامة؛ – قمة الغذاء العالمية بعد 5 سنوات (مكافحة الجوع في العالم).	– توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل البعد الريفي: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية؛ – وتوقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
2003	– المنظمة العالمية للتجارة: دورة الدوحة؛ – إجراءات الخاصة لصالح التنمية الريفية في البلدان النامية؛ – سياسة مشتركة جديدة للإتحاد الأوروبي (تدخل حيز التنفيذ: 2006–2003):	تحضير الإستراتيجية الوطني للتنمية الريفية المستدامة: 2002–2004 وانطلاق تنفيذ مرحلة نموذجية: 2003–2005.
	*الأساس الأول: الإنتاج الفلاحي وتنظيم الأسواق. *الأساس الثاني: التنمية الريفية والبيئة.	
2005	– فلاحة المؤسسة (الإتحاد الأوروبي): الهدف الرئيسي للسياسات الفلاحية، الإعلان عن نهاية المساعدات الفلاحية للصادرات (المنظمة العالمية للتجارة – هونج كونج) وإنطلاق سياسات تنمية ريفية مستدامة متميزة.	– تكييف أجهزة الدعم مع الأنشطة الفلاحية؛ – ومحاولة إحداث تلاحم بين الأنشطة الفلاحية غير الفلاحية.
2006		صياغة سياسة التجديد الريفي وتدعيم تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة2005–2015.

المصدر: سياسة التجديد الريفي، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، أوت 2006، ص 34.

2) إستراتيجية الأمن الغذائي في سياسة التجديد الريفي:

ظهرت الحاجة إلى سياسة للالحقيقية وترقيةعالجة بعض الوضعيات التي تفاقمت مثل تقلص سكان بعض الفضاءات الريفية وجمود الحياة فيها.وقصد التكفل بالاحتياجات الحقيقية وترقية الوسط المعيشي تم وضع إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي تمثلت في سياسة التجديد الريفي.

2-1) عرض سياسة التجديد الريفي:

تعتمد سياسة التجديد الريفي على تشجيع عملية تثمين الموارد المحلية وتحفيز الاقتصاد الجواري من خلال تنظيم وتضافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك استغلال الأقاليم بصفة عقلانية للوصول إلى تحقيق إنتاج ذي نوعية وقيمة مضافة عالية بالإضافة إلى تشجيع وتنويع الأنشطة وتعددها لدى الأسر وتدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي وتعزيز دور الفلاحة باعتبارها مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي.

- **تعريف سياسة التجديد الريفي:**

يتمثل هذا البرنامج من مجموع مشاريع جواريه للتنمية الريفية المندمجة، متكونة من سلسلة من العمليات المدمجة التي تهدف إلى تطوير شروط حياة سكان الريف، عن طريق إعادة تهيئة الأرياف والقصور في الصحراء، وتنويع النشاطات الاقتصادية في الأوساط الريفية، وحماية وتثمين الموارد الطبيعية والتراث الريفي المادي وغير المادي[7].
لقد تم الإشراف على البرامج الجوارية للتنمية الريفية المدمجة من طرف محافظة الغابات على المستوى المحلي. ويوجد في هذا البرنامج رغبة في استعادة السيطرة على مراقبة الثروة الغابية وحمايتها عن طريق تثبيت المواطنين حول نشاطات هادفة لحماية الفضاء الغابي الوطني والذي يسمح بالاستغلال والتسيير العقلاني لهذه الثروة المحلية، مع ضمان تطوير الإطار المعيشي للسكان المحليين، وهي العمليات التي استفاد منها حوالي مليون شخص، والممولة بسلسلة من الصناديق الخاصة التي أنشئت لهذه العملية. صندوق التنمية الريفية، صندوق تنمية المناطق السهبية، وصندوق الصناعات التقليدية... الخ.
ومن أجل تجسيد المشاريع الجوارية للوصول إلى تحقيق مضمون البرنامج التنموي لغاية 2014، تتجسد سياسة التجديد الريفي عبر تنفيذ مشاريع مندمجة للتنمية الريفية من خلال أربعة أهداف رئيسية تتمثل في[8]:

1. عصرنه القرى والأرياف والبوادي؛
2. تنويع الأنشطة الاقتصادية؛
3. حماية وتثمين الموارد الطبيعية؛
4. وحماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

وتتجه هذه الأهداف الإستراتيجية لسياسة التجديد الريفي في[9]:

- تحسين مستوى أمننا الغذائي؛
- والمشاركة القوية في تحقيق تنمية متوازنة ومتناسقة للأقاليم بدون أي إقصاء أو تهميش، والمساهمة بشكل معتبر في تحسين ظروف المعيشة والعمل في كل الفضاءات الريفية.

- **ترقية الريف وسياسة التجديد الريفي:**

إن تنمية المناطق الريفية بصفة متوازنة ومنسجمة تمر حتما عبر إدماج الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الموارد توزيعا متوازنا. غير انه يجب على هذه الأنشطة والأعمال أن تبحث عن الرفاهية الفردية والاجتماعية لسكان الريف عن طريق جهود الإدماج الاجتماعي لدعم روابط التضامن مع خلق الشروط الضرورية لآفاق جديدة للتشغيل والحصول على دخل وبضمان تحسين شروط الحياة والحصول على الخدمات الأساسية.
تتطلب تنمية الوسط الريفي حيوية اقتصادية قوية للمناطق الريفية مع عصرنه المستثمرات الفلاحية وتثمين المنتجات المحلية والبحث عن منافذ تسويق وخلق أنشطة اقتصادية جديدة[10].
ويمكن تشخيص وضعية الوسط الريفي بصفة مقبولة انطلاقا من أربع معاينات كبرى[11]:

1. تزايد سكان الريف بمفهومه المطلق وظهور مناطق "حاجزة " إزاء الوسط الحضري إذا كانت نسبة سكان الريف من المجموع الكلي للسكان قد انخفضت من 42/ إلى 40/ بين 1998و2005، فان عدد السكان قد ارتفع بما يقارب مليون ومائتي ألف نسمة 1.200.000 منتقلا من 12.100.000 إلى 13.300.000، والى جانب ارتفاع سكان الريف ينبغي الإشارة إلى اتجاه الوسط الريفي نحو التحضر حول التجمعات السكانية وأقطاب الأنشطة الريفنزوح يترجمترجم نوعا ما ظهور مناطق "حاجزة " إزاء الوسط الحضري. هذا الشكل من التحضر يسمح على الخصوص بالتخفيف من ضغط تدفقات الهجرة على المراكز الحضرية؛
2. مؤشر التنمية الريفية المستديمة في تزايد إن المؤشر الوطني المتوسط للتنمية قد تطور من 0.31 سنة 1998الى 0.58 سنة 2005 هذا التطور في الحقيقة كان في كل القطاعات
3. التشغيل في الوسط الريفي في تزايد وهو بحاجة إلى تدعيم وتعزيز، فطبيعة مناصب العمل في الوسط الريفي وبنيتها (أعمال موسمية، غير منتظمة، في مجالات محدودة العمل الإداري) تحدان من الإمكانيات المستقبلية لسكان معظمهم شباب ومن هنا تنبع ضرورة العمل في هذه المرحلة من التحول والتجديد الريفي، من اجل تعزيز التنوع الاقتصادي في الوسط الريفي؛
4. وما تزال الاختلالات قائمة في التنمية الشاملة وكذلك من خلال البعدين الاقتصادي والاجتماعي إذ قلما تظهر على مستوى تجمعات الولايات، فانه نادرا ما تحترم تجانسية تنمية أقاليم كل ولاية.فمن بلدية لأخرى نجد الفرق من حيث القياس ما بين 1 و20 في نفس الولاية ويزيد هذا الاختلال أكثر ما بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي للتنمية متوسط المؤشر البشري والاجتماعي هو 0.60، أما بالنسبة للاقتصاد الريفي فهو 0.34.

- **المرأة الريفية وسياسة التجديد الريفي:**

هناك علاقة وطيدة بين المرأة والتنمية إذ أثبتت أنها تسعى دائما لمواكبة تطورات العصر والتفاعل مع كل متطلباته. وللمرأة الريفية على وجه التحديد دور فعال في تحقيق الأمن الغذائي وتنمية واستقرار المناطق الريفية. وقد تم تسجيل 38 ألف امرأة مستفيدة من بطاقة فلاح، وهو ما يعزز من حضور المرأة الجزائرية بصورة كبيرة في المجتمع والمساهمة في التنمية الريفية والاقتصاد الوطني بصورة أشمل[12].
منذ أقدم العصور، كانت المرأة مسؤولة عن جمع ثمار الغابة ونباتات البيئة المحيطة وتعمل في الحصاد وتخزين الطعام، وتتولى الأعمال الصعبة كالاحتطاب والقطاف والتعبئة

وجمع بقايا المحاصيل والحصاد اليدوي. إضافة إلى تربية الدواجن والأبقار والنحل وما إلى ذلك وتساهم في زيادة الإنتاج وتحسينه وتحقيق الأمن الغذائي[13].

- **تدعيم التكوين وسياسة التجديد الريفي:**

قصد بلوغ نفس مستوى التنمية بين المناطق الحضرية والريفية يسعى برنامج التجديد الريفي إلى تكوين كفاءات محلية مؤهلة لمثل هذه البرامج.وقد تم تكوين حوالي 16 ألف شخص حول المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة وذلك في إطار برنامج تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية لسكان الأرياف. كما تمّ في هذا الإطار تنظيم برمجة 620 دورة تكوينية لفائدة خلايا التنشيط الفلاحي للبلديات واللجان التقنية للدوائر والولايات، وقد مس هذا التكوين رؤساء بلديات الوطن إذ يعتبر التكوين والبحث والإرشاد ذات أهمية بالغة في القطاع الفلاحي لأنها وحدها الكفيلة بتحقيق تطوير وعصرنة المستثمرات وجعلها أكثر حيوية، ولا يمكن للعناصر الثلاث الانفصال عن بعضها البعض، فلا يمكن أن تتطور البحوث دون أن يكون للباحثين تكوينا متخصصا مسبقا[14].

2-3) تحقيق الأمن الغذائي من خلال سياسة التجديد الريفي:

لتجاوز إشكالية الأمن الغذائي تم وضع سياسة التجديد الريفي **التي** تقوم على مشاركة الدولة للفلاحين في مشاريعهم لا بإقصائهم ولا تكون العملية ناجحة إلا بوجود متابعة وتقييم لهذه السياسة.

- **برنامج تعزيز الأمن الغذائي:**

قصد القضاء على التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر منذ الاستقلال، تم رصد حوالي 1000 مليار دينار، وهذا لتحسين نسبة نمو الإنتاج الفلاحي المتوسط، عبر عصرنة وتكثيف فروع الإنتاج ذات الاستهلاك الواسع بفضل استعمال الوسائل الحديثة. ولتحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف تم إنجاز 12000 مشروعا جواريا للتنمية المندمجة على مستوى 4712 منطقة وهذا لتطوير الصناعة الفلاحية إذ يعد المنتجون من أصحاب المؤسسات الصغيرة العمود الفقري للاقتصاديات الريفية، وغالباً ما يشكلون المساهم الأكبر في أسواق الصادرات الغذائية الوطنية. إلا أن مساهمتهم الهائلة في إطعام العالم مازالت تنطوي على إمكانيات أكبر[15].

ويرتبط تكثيف إنتاج الأغذية، مع تطور أساليب الإنتاج، إذ سيغدو القطاع الزراعي أكثر تركيزاً على المجتمعات المحلية، وسيزيد فيه من الإنتاج والدخل[16]، وذلك من خلال:

- **تعزيز الجهاز الإنتاجي للمواد الفلاحية الواسعة الاستهلاك:**

لتعزيز الجهاز الإنتاجي للمواد الفلاحية الواسعة الاستهلاك، يجب تكثيف زراعة الحبوب والحبوب الجافة، الحليب وإنتاج اللحوم والزيوت وغيرها، وهذا لرفع المردودية. وللمحافظة على مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك تم وضع منظومة لضبط الأسعار في السوق. ولنجاح عملية تجسيد المخطط الخماسي ورفع تحدي الأمن الغذائي في إطار سياسة التجديد الريفي يجب تجنيد جميع الطاقات المتوفرة في ميدان الموارد المائية مع غرس الأشجار.

- **وتحقيق الأمن الغذائي يستدعي إشراك العديد من القطاعات الوزارية:**

يقوم أي مشروع في برنامج التجديد الريفي على مبدأين أساسيين هما المقاربة المشاركتية والمرافقة وذلك بتدخل معظم الوزارات منها المالية والداخلية والفلاحة

والتعليم العالي والتكوين المهني، التربية الوطنية، الصحة، الأشغال العمومية...الخ فعلى سبيل المثال تقوم الوزارة الأخيرة بتعبيد الطرقات المؤدية إلى الأرياف قصد فك العزلة على الفلاحين أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تقوم تعزيز ودفع القطاع من خلال التفكير وتوفير الحلول المدروسة للوصول إلى قطاع زراعي احترافي بالنسبة لوزارة التربية الوطنية فتهتم ببناء المدارس كذلك وزارة الطاقة تتكفل بتوصيل الكهرباء والغاز للمداشر والقرى لتسهيل ظروف المعيشة فمن خلال تكاثف هذه الوزارات لتطبيق هذا البرنامج يشعر الفلاح بالراحة للقيام بنشاطه ومنه يبحث عن تحسين المردودية والاكتفاء الذاتي. وكل هذا كون الفلاحة (الزراعة) تتأثر بشدة بأحوال المجتمع الريفي، فكلما كان المجتمع الريفي يستشعر بالأمان الاجتماعي وتوفير حاجياته الأساسية وتحقيق الاستقرار الزراعي[17].

⊕ جهود برنامج التجديد الريفي رغم المشاكل:

يتوقف نجاح هذا البرنامج على مدى كفاءة عملية المتابعة والتقييم المتواصلة للانجازات ومدى التقدم في تحقيق أهدافه والاستفادة من الممارسة العملية في تعزيز ادائه[18]. وهناك عدة عقبات واجهت تحقيق المشاركة المجتمعية في عمليات تخطيط وإدارة التنمية الريفية نذكر منها[19]:

- نوع التخطيط الاستراتيجي للتنمية؛
- الأسلوب المعتمد لإدارة التنمية؛
- مستوى الوعي التنموي لدى الشركاء؛
- ومستوى القدرة المجتمعية على المشاراالذاتي.وية.

إن اعتماد التخطيط الاستراتيجي على المعايير العلمية العملية بمشاركة المجتمع الريفي وجميع مؤسساته الحكومية سيتغلب على مشكلات التنمية الريفية وسيساهم في تحقيق تنمية ريفية مستدامة. ولقد تم تقسيم عملية تقييم البرنامج الممتد من 2010 إلى 2014 إلى قسمين إما على أساس المعايير التابعة لتجديد الاقتصاد الفلاحي أو التجديد الريفي وهذا حسب ما تتوفر عليه كل منطقة.

على مستوى تجديد الفلاحي يتم التقييم حسب تطور نسبة نمو الإنتاج وتطور قيمته فضلا عن تقييم الإنتاجية والنشاطات المرتبطة بالديمومة. أما برنامج التجديد الريفي فيعتمد على عدة مؤشرات أهمها عدد المشاريع الجوارية المندمجة للتنمية الريفية، المسطرة والمنجزة، ورفع القدرات الإنتاجية وحماية الموارد الطبيعية بما في ذلك عدد الهكتارات التي تم استصلاحها وحمايتها، بالإضافة إلى عدد المناصب التي تم استحداثها، وأن هناك عدة مؤشرات لتقييم برنامج التجديد الريفي لاسيما تثمين المنتجات ذات الخصوصية المحلية وتنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط السهبي وفي الواحات والجبال، وقياس نسبة استقرار السكان وتحسين ظروفهم المعيشية باستعمال مؤشرات الجهاز الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من اجل التنمية المستدامة[20]. كما انه يسعى لحماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك. وكنتائج متوقعة للبرنامج الخماسي 2010-2014 من خلال تطبيق سياسة التجديد الريفي لدينا الجدول التالي:

جدول رقم (2): النتائج المتوقعة لتطبيق برنامج سياسة التجديد الريفي

عدد البلديات	عدد الأسر	السكان المعنيون نسمة	عدد مناصب الشغل	المناطق الريفية المعنية (بالهكتار)	المساحة الفلاحية (بالهكتار)	عدد المشاريع الجوارية المندمجة
1169	726820	4470900	1000000	8192000	250000	10200

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، البرامج الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، تقرير 2010.

من خلال الجدول، نلاحظ إن هذا البرنامج جد طموح لو تجسد على ارض الواقع فسوف يعيل حوالي 726820 أسرة ويجعلها ترقى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.كما انه يوفر حوالي مليون منصب شغل وبالتالي يساهم في تقليص البطالة ويساهم كذلك هذا البرنامج في توسيع المساحات الفلاحية إلى حوالي 250000هكتارومنه الزيادة في الإنتاج والإنتاجية وتحسين مداخيل الأسر.

هناك عدة عوامل ساهمت في تحقيق النمو الفلاحي، وهذا من خلال عملية التمويل للاستثمارات الفلاحية وهذا بإقحام البنوك ولخدمة الأرض وحماية الفلاح تصدر قوانين وتشريعات تحكم ذلك، مع ضرورة القيام بعملية التكوين وتطبيق سياسة التجديد الريفي لكل هذه العوامل ساعدت على تخطي مرحلة التبعية الغذائية، إذ تم تصدير كميات كبيرة من الشعير لأول مرة (2010) في تاريخ الجزائر منذ الاستقلال. وهذا كون الفلاحة ثروة لا تزول كما يزول البترول فإن تخصيص الجهود للنهوض بهذا القطاع يعد الخيار السليم لتحقيق الأمن الغذائي.

خاتمة:

إن الطموح الأساسي لسياسة التجديد الريفي هو المساهمة فيقانونية قويةك الاجتماعي والتنمية المتوازنة للفضاءات الريفية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها ومؤهلاتها ومعوقاتها، والمساهمة في تجسيد هدف الألفية للتنمية الذي التزمت به الجزائر ألا وهو تحقيق الأمن الغذائي. وللتغلب على معوقات السياسات الفلاحية بما فيها سياسات التجديد الريفي نقترح ما يلي:

- تحقيق الأمن الغذائي قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة، ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل جدية لضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطّاع الفلاحي؛
- تكمن الأزمة الغذائية في مسألة فشل أو خلل في السياسات الزراعية وسوء استغلال لذا يجب مراجعة ذلك بوضع سياسات ناجعة؛
- يجب التحرر من التبعية الغذائية وما ينجر عنها من ضغوطات سياسية واقتصادية، فما هو مصير أمة تأكل ما لا تزرع؟ وكيف يملك قراره الاقتصادي والسياسي من هو مربوط بأمعائه قبل عنقه؟
- لا يكون العالم الريفي مكتملا إذا انحصر في الإطار الوطني فقط بل يجب أن يكون هناك تنسيق وتعاون متبادل بين الدول والمناطق أو حتى بين الجماعات.
- على سياسة التجديد الريفي آن تتماشى وتنسجم مع متطلبات التحولات والتغيرات الاقتصادية.
- من اجل تجسيد أهداف سياسة التجديد الريفي يجب وضع قاعدة قانونية قوية لمفاهيم التنمية الريفية المستديمة والأقاليم الريفية.
- وضرورة انخراط المنظمات الريفية (غرف الحرف، الجمعيات القروية، الجمعيات الفلاحية...) في مرحلة التطبيق لسياسة التجديد الريفي وهذا كشريك متقاسم المسؤولية في التنمية الريفية.

ونستنتج مما سبق عرضه، أن سياسة التجديد الريفي تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وأنّ تحقيق هذا المطلب يستدعي خلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيات والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري.

الهوامش والمراجع:

1 منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو)، «خطة العمل الصادرة عن المؤتمر»، الفقرة الأولى، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، 1996. http:// www.fao.org/arabic

2 سالم اللوزي، صبحي القاسم & آخرون، «تحديات الأمن الغذائي العربي»، ط. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 2009، ص ص 5-6.

3 محمد ولد عبد الدايم، «مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي»، تاريخ الموضوع: 2011/05/12. http://www.aljazeera.net/in-depth/ArabicFood

4 خبراء لصندوق النقد الدولي، «ما بعد الصحوة العربية، سياسات واستثمارات الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي»، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، واشنطن،2011، ص11، تاريخ الموضوع: 2012/02/06، http://www.ifpri.org/sites/default/files/pressrel20120206ar.pdf

5 محمد الأمين، «أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي»، تاريخ الموضوع: 2011/03/20، http://www.aljazeera.net/in-depth/arabicfood

6 Commission des Communautés Européennes, «Livre blanc sur la sécurité alimentaire, Bruxelles, 2000, pp. 9-10.

7 بوزيدي عبد المجيد، «المخطط 2010 – 2014: إحياء الريف وبعث الفلاحة»، جريدة الفجر اليومية، 2010/11/06.

8 المرجع السابق لـ بوزيدي عبد المجيد.

9 وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، «تفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب واستحداث مناصب شغل»، مداخلة السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، 2011.

10 تقرير اللجنة الوطنية للتنمية الريفية للتجديد الريفي، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2006، ص 29.

11 المرجع السابق لـ اللجنة الوطنية للتنمية الريفية، ص 52.

12 مقال، «دور المرأة الريفية في تحقيق الأمن الغذائي الإرشاد السوداني للتنمية»، تاريخ الموضوع: 2012/02/13، http://kenanaonline.com/users/sudaextension/posts/380826

13 مقال، «دور المرأة الريفية في تحقيق التنمية»، تاريخ الموضوع: 2011/10/25 http://www.isegs.com/forum/showthread.php?t=3360

14 جرمولي مليكة، «السياسات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها- دراسة حالة ولاية البويرة»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البويرة، 2005، ص 109.

15 مقال، «زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المستديمة: إطعام العالم، حماية الكوكب، وتمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر»، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2012، ص 4، تاريخ الموضوع: 2012/20/14، http://alsharq.ndpcdn.com/pdfs/files/AL_SHARQ_20120224.pdf

16 المرجع السابق لخبراء صندوق النقد الدولي، ص 2.

17 مقال، «مفاهيم عامة حول سياسة التجديد الريفي»، تاريخ الموضوع: 2011/03/02، http:// www.ksarelhirane.ibda3.org/t88 -topic

18 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «البرنامج الطارئ الأمن الغذائي»، ط. المنظمة العربية للتنمية الزراعية»، 2010، ص 29.

19 عبد الصمد سعودي صالح، «إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة»، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011.

20 المرجع السابق لـ بوزيدي عبد المجيد.